

Distr.: General
17 September 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



الوثائق الرسمية

مكتب الجمعية العامة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد دي سانتا كلارا غوميز (نائب الرئيس)..... (البرتغال)

المحتويات

إقرار جدول أعمال دورة الجمعية العامة العادية السابعة والخمسين، وتوزيع البنود (تابع)

طلب إدراج بند إضافي مقدم من عمان

طلب إدراج بند إضافي مقدم من اليمن

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



بـ ٥٠ بليون دولار، تشكل أفريقيا وحدها خمس تلك الأموال التي كان من الممكن أن توجه إلى مشروعات التنمية.

٤ - ومضى يقول إن ثمة عقبتان تعترضان تعزيز سلامة الطرق وهما عدم اليقين بشأن تحديد المسؤولية، والجهل. إذ إن مسؤولية سلامة الطرق تقع على عاتق الجميع: مستخدمو الطرق، والحكومات، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأكاديمية. إن سلامة الطرق هي برنامج متعدد التخصصات وينطوي على أدوار واضحة للجميع. أما فيما يتعلق بالجهل، فإن قلة من الناس يدركون أن عدد الذين لقوا حتفهم على الطرق هم أكثر من الذين ماتوا بسبب الملاريا، أو أنه يمكن الحيلولة دون حدوث الإصابات الناجمة عن حركة المرور.

٥ - واستطرد يقول إن ثمة حاجة إلى بذل جهد عالمي لزيادة الوعي بأهمية سلامة الطرق والتأكيد للحكومات على ضخامة المشكلة. إذ أن سلامة الطرق أمست مسألة صحة عامة وحدها، وينبغي للمجتمع الدولي أن يدرس لماذا تحدث وفيات وإصابات أكثر في البلدان النامية. ويتعين على البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط أن تتعلم الكثير من البلدان ذات السجلات الجيدة في سلامة الطرق، كما تعمل الكثير من المنظمات غير الحكومية بجد لنشر الوعي. وتعد الجمعية العامة المنتدى المثالي لتعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والصحة العامة والنقل والوكالات المسؤولة عن إنفاذ القانون. إن التصديق على طلب إدراج بند إضافي في جدول الأعمال، سيمكن اللجنة الجمعية العامة للمرة الأولى من مناقشة سلامة المرور على الطرق.

٦ - وأشار إلى أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/235/Add.1 قد أقر بحجم المشكلة وأسبابها وطلب

نظرا لغياب السيد كافان (الجمهورية التشيكية)، تولى الرئاسة السيد دي سانتا كلارا غوميز (البرتغال)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٠.

إقرار جدول أعمال دورة الجمعية العامة العادية السابعة والخمسين وتوزيع البنود (تابع)

طلب إدراج بند إضافي مقدم من عمان (A/57/235)

١ - الرئيس: قال إن ممثل عمان طلب أن يوجه كلمة إلى اللجنة وفق المادة ٤٣ من النظام الداخلي بشأن الاقتراح الوارد في الوثيقتين A/57/235 و A/57/235/Add.1 بشأن أزمة سلامة الطرق في العالم.

٢ - وبناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد الهناني (عمان) إلى طاولة المكتب.

٣ - السيد الهناني (عمان): قال إن وفاة أربعة أطفال وآبائهم مؤخرا في مسقط، مخلفين وراءهم ابنا واحدا، هي مأساة تتكرر كل يوم في مكان ما على طرق الدول الأعضاء. فهناك حد لما يمكن أن تفعله وكالات إنفاذ القانون الوطنية للتشجيع على الامتثال لقواعد المرور، رغم أنه يمكن الحيلولة دون حدوث الكثير من الوفيات الناجمة عن حركة المرور إذا ما تم ردع السائقين من القيادة بسرعة، والقيادة بدون وضع الحزام أو اعتماد خوذة دراجة نارية، والقيادة تحت تأثير المخدرات والمسكرات وتجاهل إشارات التوقف. وأخذت الإصابات والوفيات الناجمة عن حركة المرور في الازدياد في أنحاء العالم ويقدر أنه بحلول عام ٢٠٢٠، ستشكل الإصابات الناجمة عن حركة المرور حوالي ٣,٢ مليون وفاة في العام، ٩٠ في المائة منها في البلدان النامية. وتقدر التكلفة السنوية لحوادث الطرق

تقريراً من الأمين العام. وكان من الحيوي التركيز على المسائل البالغة الأهمية، ونشر ما تم تعلمه وتجميع المعارف من مختلف الأماكن لحماية الأجيال الحالية والقادمة، لكي لا تذهب بعض الوفيات المأساوية سدى.

٧ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن المكتب يرغب في التوصية بإدراج بند إضافي بعنوان "أزمة سلامة الطرق في العالم"، في جدول أعمال الدورة الحالية.

٨ - تقرر ذلك.

٩ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن المكتب أوصى بأن يحال البند إلى الجمعية بكامل هيئتها.

١٠ - تقرر ذلك.

طلب إدراج بند إضافي مقدم من اليمن (A/57/236 and Add.1 and 2)

١١ - الرئيس: أعلم أعضاء المكتب أنه فيما يتعلق بالطلب المقدم من اليمن لإدراج بند إضافي يتعلق بالحالة في العراق والوارد في الوثيقة A/57/236 بدعم من السودان في الوثيقة A/57/236/Add.1، تلقى رسالة لاحقة من اليمن مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (A/57/236/Add.2) طلبت فيها اليمن النظر في تأجيل طلبها.

رفعت الجلسة الساعة ٩/٥٠.